https://doi.org/10.31272/jae.i148.1408
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

تحليل العلاقة بين نمو النفقات العامة و النمو السكاني في العراق بعد عام 2003 (مقالة)

بثينة حسيب سلمان الشريفي
قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، بغداد، العراق.
Email: buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0009-0005-3635-9923

المستخلص

يعد النمو السكاني من المؤشرات المهمة في الاقتصاد والتي تسهم في تحديد السياسات الاقتصادية لواضعين القرار ، فتغير معدل النمو السكاني يؤثر في الاوجه المالية للدولة ولا سيما النفقات المالية ،الا انه يمكن ان تكون الزيادة في النفقات العامة هي المؤثرة في زيادة النمو السكاني وقد سعت الدراسة الى تحديد درجة ذلك التاثير، واتضح من خلال الدراسة ان هناك علاقة بين النمو النفقات العامة والنمو السكاني ،وهو ما يستوجب من الحكومة المضي في تنوع الاقتصاد العراقي بما يضمن توسعت الايرادات العامة لتامين تلك النفقات العامة المتنامية نتيجة النمو السكاني بما يضمن تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية أي تحسين جودة الحياة لتامين توازن معدلات النمو السكاني حسب سياسة الحكومة واولوياتها في ظل التغيرات العالمية، مع التاكيد على استغلال الثروة السكانية وتنميتها بما يجعلها محفز للنمو الاقتصادي

معلومات البحث

تواريخ البحث:
تاريخ تقديم البحث: 14 / 05 / 2025
تاريخ قبول البحث: 25 / 05 /2025
تاريخ نشر الكتروني: 01 / 06 / 2025
عدد صفحات البحث 109 - 115

الكلمات المفتاحية:
تنمية بشرية ،تنوع اقتصادي

المراسلة:
أسم الباحث: بثينة حسيب سلمان
Email:
buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

يعد النمو السكاني من المؤشرات الاجتماعية المهمة في كل بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء ، كما انها ذات دلات اقتصادية مهمة في رسم الخطط الاقتصادية وتحديد وجهة النفقات الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق ارتسمت نوع من العلاقة بينه وبين النفقات العامة خصوصا في البلدان ذات المختلط والذي تكون الحكومة فيه هي المسؤولة عن معظم النفقات الاقتصادية لمواطنيها في ظل ضيق فرص اسهام القطاع الخاص في حياة الاقتصادية ، ومن هنا تسعى كل الحكومات الى تنظيم اهدافها الاقتصادية بما يؤمن التوان بين النمو السكاني وواردتها المالية وضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاجيال الحالية والقادمة عبر تنويع وارداتها من جانب والاعتدال في نفقاتها الاقتصادية لمواطنيها وتجنب مرور المجتمع بعدم اتزان سكاني خصوصا اذا ما كانت تلك الدول ذات اقتصاد ريعي معتمدة على موارد طبيعية لتمويل موازنتها وهو ما يعني ضمننا تذبذب الواردات التمويلية للموازنة العامة بسبب تغير اسعار تلك الموارد المصدرة عالميا نتيجة تغير الاحداث العالمية والسياسية ، .ان ضمان الاتزان في النمو السكاني سوف يجنب احداث احد الاحتمالين:-

1. الانفجار السكاني اي ارتفاع النمو الى مستويات عالية تفوق قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المادية تجاه المجتمع مما يعني تراجع مستوى الخدمات العامة كالتعليم والتربية والصحة ....اخ.
2. تراجع النمو السكاني مما يعني مرور تلك الدول بالمثلث المقلوب والذي يعني ان اعداد الفئة الشابة والمتمكنة من العمل اصبحت اقل من الفئه الكبار في السن ومن هم خارج دائرة العمل ، ويمكن ان نوضح الاتزان في النمو السكاني من خلال الرسم التالي :-

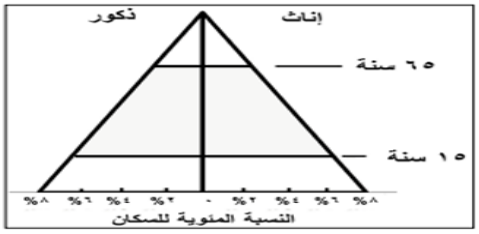

الشكل (1) مثلث النمو السكاني

وبما ان العراق يعاني من اختلالات اقتصادية كان ابرزها ريعية اقتصاده المعتمد على النفط في تغطية الميزانية العامة ، كان لابد من ان يسعى الى تنظيم نمو السكان لديه بهدف تنظيم الانفاق العام فيما بعد من هنا برزت اهمية تحديد نوع وطبيعة العلاقة التي تربط بين النمو السكاني والانفاق العام من جانب ،ومن جانب اخر تحديد الاثر الذي يخلقه التغير في الانفاق العام على النمو السكاني خصوصا اذا ما علمنا ان النمو السكاني لا يتأثر بنمو النفقات العامة فقط بل بمجموعة عوامل الاغلب منها خارج دائرة

The work of this research is licensed under CC BY

النطاق الاقتصادي كالعوامل الدينية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية والبيئية والتعليمية وغيرها اضافة الى العوامل الاقتصادية كالتضخم والبطالة والناتج المحلي اذا ان كل تلك العوامل تخلق صور متشائمة او متفائلة لدى المجتمع من ناحية توسعت الاسرة والانجاب و الزواج ، لذا كان لابد من الوقوف على الدور الفعلي للنفقات العامة في احداث تغير في النمو السكاني مقارنة بباقي العوامل الاخرى ،ويعرف النمو السكاني بانة (هو التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان)

اولا- العوامل المؤثرة في النمو السكاني

1. العوامل الاقتصادية :- يمكن ان يكون اثر العوامل الاقتصادية والتي هي في الواقع تعبير عن النمو في النفقات العامة في النمو السكاني من خلال من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية :-

- الناتج الإجمالي: - يمكن ان يكون لزيادة الناتج الاجمالي اثر ايجابي في معدل نمو السكان فيمكن ان يستقرا المجتمع التحسن في الناتج الاجمالي استقرارا ماليا يسهم في تحسن الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل الحكومة مما يشجع على رفع معدل النمو السكاني .
- الموارد الاقتصادية: - عادتا ما تشهد البلدان ذوات الموارد الاقتصادية الكبيرة ارتفاع في النمو السكاني في الامد القصير غير ان الوضع قد يتغير في الامد البعيد ليكون اثر زيادة الموارد سببا في ارتفاع الرفاهية وتراجع الولادات في الامد البعيد.
- خطط التنمية الاقتصادية: - يكون أثر خطط التنمية كبير من خلال التغير في مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع من جانب اخر في التغير معدل التشغيل وتراجع البطالة وانخفاض التضخم.
- معدل التضخم:- يعتبر معدل التضخم من المؤشرات التي تسهم في خلق استقرار في الدخل الحقيقي للمواطن مما يسهم في رفع معدل الدخل النقدي.
- معدل التشغيل :-يسهم معدل التشغيل في توليد الدخول مما يعني ضمنا التشجيع على رفع معدل النمو السكاني من قبل المجتمع . ويمكن ان نوضح الاثر العوامل الاقتصادية من خلال المخطط التالي :-

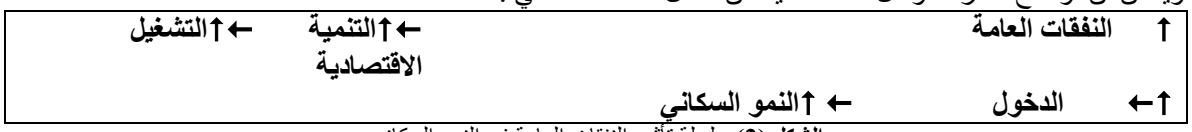

الشكل (2) سلسلة تأثير النفقات العامة في النمو السكاني

يتضح من العوامل الاقتصادية ان اثر النفقات في النمو السكاني يتجسد في

- خلق استقرار مالي لدى الافراد عبر توسعت فرص التشغيل مما يخلق اطمئنان لديهم في امكانية تلبية احتياجات الاطفال وتهيئة حياة كريمة لهم في ظل ارتفاع مستويات الاسعار .
- ان توسعت النفقات العامة سوف يعني تحمل الحكومة مسؤولية العديد من الخدمات كالصحية والتعليمية و الامنية والغذائية مما سوف يقلل من حجم الانفاق من الدخول للافراد وتحفيزهم للزواج و زيادة الانجاب

2. العوامل الاجتماعية كل ما يتعلق بالعادات الاجتماعية والموروث الثقافي والعامل الديني والنفسي والاخلاقي وهو ما يمكن ان نلاحظه من خلال بعض العادات المجتمعية كاالزواج المبكر وتفضيل انجاب الذكور وغيرها.
3. عوامل اخرى والمتضمن :-

- التطور الصحي واكتشاف اللقاحات وعلاجات الامراض المستعصية والتي كانت تفتك بالشعوب السابقة
- المشاكل السياسية كالحروب والازمات الامنية للدولة وهو ما يؤثر في الانجاب ومعدلات الهجرة معا.
- العوامل التكلنوجية والتي يشمل التطور في التكلنوجة الخاصة بعلم الوراثة والتخصيب وتحديد الجنس والتهجين الوراثي للمحاصيل الزراعية والحيوانية مما اسهم في رفع العرض الغذائي.

ثانيا- نظريات النمو السكاني

تعرف النظريات السكانية انها العلاقة التي تربط بين التغير السكاني والعوامل المؤثرة فيه ، وقد سعى العلماء الى دراسة اسباب النمو السكاني والعوامل التي تؤثر به ساعين الى تحديد العوامل التي من خلالها يستطيعون التحكم بالنمو السكاني عبر التحكم بتلك العوامل ، وقد قدموا بهذا الصدد العديد من النظريات منها :-

1. نظرية (توماس روبرت مالثوس) [11] قدم مالثوس أفكاره الأولى في علم الديموغرافيا والنمو السكاني من خلال تقديم كتابه (أصل المشكلة السكانية) في عام 1789م ،والذي اكد فيه أن مبدأ السكان يؤثر في تطور النمو السكان وتزايدهم كما حذر في نظريته من المشاكل والمخاطر الناتجة عن الاستمرار بكثرة النسل بقوله ((أني أؤمن بمسالتين أساسيتين، الأولى أن الطعام ضروري لوجود الإنسان، والثانية أن الهوى والعاطفة بين الجنسين أمر ضروري وسيبقى على حالته الراهنة)).
2. نظرية (كوارد جيني) [13] وضح العالم جيني النمو السكاني واثرة في تغير المجتمع من خلال مؤلفة (اثر السكان في تطور المجتمع) الذي نشر عام 1927 والذي شبه فيه مراحل المجتمع لنمو السكان بمراحل النمو البشري فالمرحلة الاولى النشأة والتكوين (الولادة) والثانية التقدم والازدهار(الشباب) والثالثة الاضمحلال والفناء والتي تشبه ب(الموت).
3. نظرية (سبنسر هربرت) [6] يؤكد هربوت ان الرخاء له اثر في الانجاب وان الغذاء له قدرة على رفع الانجاب لدى الانسان وكما يؤكد انه كلما زاد ما يبذله الانسان على ذاته سعى الى تقليل انجابه.
4. نظرية الانتقال الديموغرافي [10] والتي وضعت من قبل (لاندري) في عام (1929) وهي من اكثر النظريات قبولا في تفسير النمو السكاني اذ تشرح هذه النظرية التطور الحاصل في النمو السكاني من خلال دراسة العلاقة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفاة من جانب والتنمية الاقتصادية من جانب اخر، هذا كما يؤكد ان كل مجتمع يمر بأربع مراحل للانتقال الديمغرافي وكما يأتي[5] :-

- المرحلة الأولى :- وهي المرحلة التي يشهد المجتمع فيها ارتفاع في معدلات الولادات والوفيات معا، غير ان معدل النمو السكاني يشهد انخفاض.

- المرحلة الثانية :- وفي هذه المرحلة يشهد المجتمع ارتفاع في معدلات الولادات وانخفاض في معدلات الوفيات والسبب يرجع الى تحسين الواقع الصحي ، وهذا سوف يسهم في تسارع معدلات النمو السكاني.
- المرحلة الثالثة :- وفي هذه المرحلة تبدأ معدلات الولادات في الانخفاض بسبب تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية اضافة الى التحسن في الواقع الصحي والذي شهدته المرحلة الثانية مما تعني تراجع الوفيات وهذا يعني ان معدل النمو السكاني يشهد انخفاض .
- المرحلة الرابعة":- والتي سوف تشهد انخفاض في معدلات الولادات والوفيات معا ، وهو حال معظم البلدان الصناعية منذ النصف الاخير من القرن المنصرم .

ثالثا- آثار ارتفاع النمو السكاني

1. اثار اقتصادية كارتفاع معدل البطالة واستنزاف الموارد الطبيعية مما يسهم في ارتفاع تكاليف المعيشة اللائقة بالسكان
2. الاثار البيئة والتي تظهر بسبب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية كالفحم والنفط والغاز والتي تسبب الاحتباس الحراري وارتفاع عوادم السيارات والتلوث الصناعي بسبب تزايد استخدام البشر لتلك الموارد.

رابعا:- النفقات العامة

تعرف بانها (مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها ومنظماتها متجسدة بكل ما يشمل الخدمات المقدمة لعموم المجتمع مع الاستخدام الافضل للموارد) كما عرفت بانها (مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام [5] هذا كما تعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة كونها تمثل التزام على الحكومة امام المجتمع ،كما انها تتطلب قانون يصدر من قبل السلطة التشريعية في الحكومة من جانب اخر لابد من ان يكون هناك تلائماً فيما بينها وبين الايرادات العامة مما يقلل الحاجة الى الدين العام لتغطيتها في ظل تناميها مع الزمن ،وبشكل عام يشهد العالم ارتفاع في النفقات العامة ويعد العالم (فينجر) اول من سلط الضوء على الزيادة في النفقات عام(1892)، وربط بينها وبين النمو السكاني اذ فسر تلك الزيادة في القانون التالي (ان الزيادة في الانفاق الحكومي اكبر من النمو الحاصل في السكاني) مرجع السبب الى النمو الواسع في دور الدولة ونشاطاتها بالمقارنة مع نسبة نمو الدخل القومي والنسبة المئوية لزيادة النمو السكاني فيها [3] ويمكن نرجع اهم اسباب الزيادة الحاصلة في النفقات العامة الى :-

1- اسباب حقيقية [8]**:-** والتي نقصد بها حصول زيادة حقيقية في المنفعة التي يحصل عليها المواطن ونصيبة من الخدمات والسلع المقدمة له وزيادة في المشاريع الانتاجية بهدف توسيع الاستثمار وتقليل البطالة و يمكن اجمالها اسباب ادارية كل ما هو مرتبط بالتطور الاداري وما تتطلبه العملية الادارية من المكاتب والاثاث والمؤسسات العامة واسباب مالية زيادة موارد الدولة وتمويل الخزينة وما يرافقها من توسعت النفقات العامة ،واسباب اجتماعية والتي نقصد بها ارتفاع انفاق الدولة بسبب تركيز المجتمع في المدن وما رافقها من ارتفاع انفاق الدولة لتنظيم الامور الاجتماعية لهم كالتعليم والمجمعات السكنية والجامعات، وكذلك اسباب امنية التوسع بالإنفاق الحربي بسبب الحروب او الاحداث الامنية اسباب بيئية والتي ترجع الى الزيادة الحاصلة في النفقات الموجه الى معالجة اختلالات بيئية ، واخيرا اسباب تنموية والتي نقصد بها التوسع بإقامة المشاريع لأحداث تنمية اقتصادية .

2- الاسباب الظاهرية [7]**:-** ويعني ان تكون هناك زيادة رقمية في النفقات العامة دون ان تكون هناك زيادة حقيقية في نصيب الفرد من السلع والخدمات ويمكن ان نحدد اسباب تلك الزيادة بتدهور قيمة النقد وتراجع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم واختلاف الفن المالي والتي نقصد بها تغير الحسابات المالية واعداد الموازنة وزيادة مساحة الدولة وزيادة عدد سكانها وتوسيع المؤسسات الحكومية فيها.

يؤكد علماء المالية الحديثين ان تنظيم توزيع النفقات العامة اهم من تحديد أسباب زيادتها كان نهتم بالنفقات المنتجة اكثر من النفقات غير المنتجة والاهتمام بالتعليم اكثر من الاهتمام بالانفاق الحربي، بمعنى ان نؤكد على نتائج الزيادة اكثر من اسبابه .

خامسا :- اهداف النفقات العامة [14]

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عبر تحفيز النشاط الاقتصادي لجميع القطاعات سواء الخاص منها او العام ،بما يسهم في تقليل او منع التقلبات الاقتصادية .
2. اعادة توزيع الدخل بما يسهم في تقليل التفاوت الطبقي في المجتمع وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات .
3. تحقيق النمو الاقتصادي والتي يمكن ان تقاس بعدت مؤشرات منها الناتج القومي والتشغيل ومصادر تمويل الموازنة العامة وحجم الخدمات الاجتماعية والانتاجية والبيئية
4. تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الامثل للموارد
5. رفع مستوى التشغيل بما يسهم في زيادة الدخول والطلب العام.

ساسا:- العلاقة بين النفقات العامة و النمو السكاني في العراق

تعتبر النفقات العامة العنصر الاساسي الاكثر أهمية ضمن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فهي تسهم في تفعيل الانتاج والطلب والبطالة ،لاسيما النفقات الاستثمارية ودورها في تحريك العملية الانتاجية وتقليل معدلات التضخم وهو ما يعني ضمننا التأثير على الموازنة العامة لاحقا ، اما فيما يخص النمو السكاني فانه واحد من المؤشرات الاجتماعية ذات البعد الاقتصادي والمؤثر في النفقات العامة , غير ان اثره قد لا يكون واضح وجلي كما قد تختلف نسبته حسب طبيعة المجتمع و مستوى التعليم والوعي الصحي ولا نغفل اثر العامل الديني والنهج الحكومي في رسم سياساتها السكانية ، ومن هنا كان لابد ان نحدد مدى العلاقة والانسجام بينها وبين النمو السكاني في العراق مقابل تأثير العوامل الاخرى كالتضخم ومعدل التشغيل او البطالة والانتاج المحلي ودور المؤثرات الاخرى الغير ملموسة كالعوامل الدينية والاخلاقية والثقافية ، فبعد عام 2003 شهد العراق تغيرات في معدلات الانفاق بشكل كبير بسبب تغير النظام وما رافقها من تغير في الحياة الاقتصادية وتوسيع الايرادات العامة من جانب ومن جانب اخر توسيع النفقات العامة الحقيقية والظاهرية معا اذ شهدت الحكومة العراقية تغير في حجم انفاقها الاداري وتوسيع الانفاق العسكري بسبب الحروب الداخلية مع الجهات المتطرفة وعصابات داعش الاجرامية وكذلك زيادة في الانفاق التشغيلي بسبب ارتفاع الدخول

وتوظيف المواطنين وتوسيع الانفاق على التعليم والصحة لبناء المؤسسات التي شهدة تهالك ودمار طيلت العقود السابقة بسبب الحروب والحصار ، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال هيكل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 اذ نجد ارتفاع في النفقات التشغيلية وهذا يعود للأسباب التي تم ذكرها سابقا اضافه الى ارتفاع معدل التضخم تأكل القيمة الحقيقية للدخول وسعي الحكومة لتقليل معدل البطالة بتعين الخريجين في المؤسسات العامة والفساد المالي الاداري المستشري في المؤسسات الحكومية والذي تسبب في ضياع الكثير من واردات الحكومة والنقد الاجنبي بدل من استغلالها في تحقيق المنفعة العامة للمجتمع ، والجدول التالي يوضح ذلك :-

الجدول (1) معدل نمو النفقات العامة والناتج الاجمالي والنمو السكاني والبطالة في العراق للفترة 2004-2020 بالأسعار الجارية [2،7]

السنوات	نمو الناتج%	معدل نمو النفقات%	معدل نمو السكان%	معدل البطالة%	معدل التضخم%
2004	3.1		2.85	27	27
2005	4.1	47.1	2.3	18	37
2006	5.7	0.6	2.4	17	53
2007	19	52.2	1.7	19	31
2008	14.4	-11.5	1.7	16	12
2009	5.9	33.4	2.1	14	8
2010	6.3	312.	2.7	12	2
2011	7.6	533.	3.3	17	6
2012	14.2	13.3	3.8	14	6
2013	7.4	-4.7	4.6	9	2
2014	2.0-	-37.9	3.8	10	2
2015	5.0	-4.8	3.4	17	2
2016	13.8	12.6	2.9	13	0.068
2017	0.4	7.1	2.6	12	0.203
2018	21.6	38.1	1.5	12	0.404
2019	8.7	-31.9	2.57	10	0.201
2020	9.2	-17.9	2.55	14	0.6

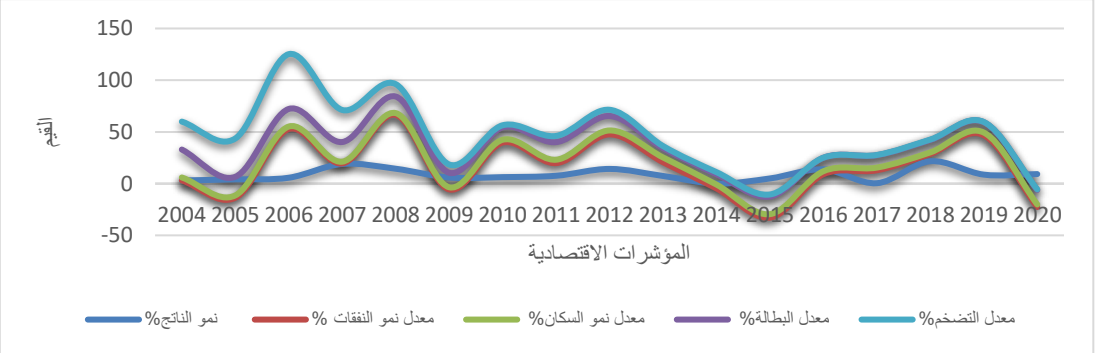

الشكل (1) معدل نمو النفقات العامة والناتج الاجمالي والنمو السكاني والبطالة في العراق للفترة 2004-2020 [2،7]

يتضح من المخطط مجموعة من الامور يمكن ان نحددها بما يأتي :-

1. يلاحظ ان النفقات شهدت تذبذب بين الصعود والنزل وبتفاوت كبير غير ان الارتفاع الاكبر كان للأعوام من (2008 -2013) والذي تزامن مع ارتفاع اسعار النفط والتي تجاوزت الـ 100دولار
2. ان هناك سنوات قد شهدت تراجع واضح في الانفاق العام مثل سنة 2005 والتي يمكن ان نرجعها الى الاستقرار الامني الذي شهدته الاراضي العراقية قبل الاقتتال الطائفي لسنتين (2006-2007) ،وكذلك عام 2009 والذي شهد استقرار امني ايضا بعد انهاء ذلك الاقتتال ،اما فيما يخص 2015 فقد شهدت استقرار قبل دخول تنظيم داعش الارهابي وفيما يخص عام 2020 فان الوضع قد ارتبط بأحداث انتشار فايروس كورونا وما رافقها من تلكؤ في جمع مفاصل الحياة ،وهذا يعني ان معظم اتجاه النفقات العامة في العراق كان للأغراض العسكرية وما يؤكد ذلك التراجع الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي ففي 2006 اذ نلاحظ ان الناتج نمى بمعدل (5,7) رغم الارتفاع في نمو النفقات العامة كان الاعلى باستثناء 2008 والذي بلغ (52) غير ان الناتج نمى بمعدل(14,4) فقط ،وفي 2016 شهد الناتج ارتفاع في نمو بمعدل بلغ (13.8) رغم تراجع الانفاق بمعدل(-7) وكذلك عام 2019 ارتفعت النفقات الى(38.1) الى ان معدل النمو لم يرتفع الى ب (21.6).

3. نلاحظ الاثر الواضح على معدلات البطالة والتي شهدت تراجع مع ارتفاع النفقات العامة للفترة (2008 -2013)غير ان تراجع النفقات اسهمت في ارتفاع البطالة مرة اخرى لمعدلات تضاهي ما قبل 2008.
4. فيما يخص معدلات التضخم فان الامر قد اختلف اذ ان ارتفاع الانفاق للفترة (2008 -2013) قد لوحظ معه تراجع معدلات التضخم ،ومع التراجع في معدل النفقات العامة توقف التراجع في معلات التضخم وهذا يؤشر وجود علاقة بينها وبين ومعدل التضخم .
5. اما فيما يخص العلاقة بين نمو الانفاق العام وبين معدل نمو السكان يمكن ان يكون بارز وواضح من خلال الارتفاع في معدل النمو السكاني للفترة التي شهدة ارتفاع في معدل نمو النفقات العامة للفترة (2008 -2013)غير انه مع النزول في معدل النفقات بعد 2014 فان معدل النمو السكاني قد تراجع الى مستويات قريبة من الفترة ما بين(2003 لغاية 2006)،ومن هنا يمكن ان نستقرأ ان هناك علاقة بين نمو النفقات العامة والنمو السكاني
6. من كل ما سبق يمكن ان نلاحظ انه خلال فترة ارتفاع النفقات العامة (2008 -2013)قد شهد مؤشرات البطالة والتضخم وارتفاع في معدل النمو السكاني و وهو ما يدل على اثر الانفاق في هذه المؤشرات ،يمكن ان نعلل تلك العلاقة بين المؤشرات هي ان ارتفاع الانفاق العام يعني رفع التشغيل ومن جانب اخر تراجع التضخم مما يعني التشجيع على الزواج والانجاب كونه يعني استقرار في الدخول للمواطنين .

2. اهمية التنوع الاقتصادي

يواجه العراق العديد من التحديات والمتمثلة بعدم الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي فعلا الصعيد السياسي يعد الاحتلال الامريكي احد ابرز المسببات لعدم الاستقرار اذ جعل من الاراضي العراقية ساحة لتصفية الصراعات السياسية والاقتصادية ، اضافه الى الحروب وعدم الاستقرار الامني الذي شهده العراق منذ السبعينات من القران المنصرم ،ومن الجنب الاقتصادي فان افتقار حكوماته المتعاقبة منذ 2003 لرؤيه استراتيجية واقتصادية موحدة كان ابرز الأسباب الاقتصادية، وهو ما استدعى من الحكومة المضي في خلق التنويع الاقتصادي يسهم في خلق قاعدة انتاجيه متنوعه واستغلال ما يمتلكه من موارد مالية وبشرية ومادية تمكنه من النهوض بمتطلبات ذلك التنوع [9] والتخلص من الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي لعقود اذ يستحوذ قطاع النفط على تمويل اكثر من (90 %) من ايرادات الدولة كما اعتبر سعر برميل النفط كمثبت مالي للسياسة المالية ، والتي بموجبها يتم تحديد الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة المتنامية مع استمرار مسببات عدم الاستقرار الامني والمالي بسبب تذبذب اسعار النفط مع التغيرات العالمية واستمرار الحروب والاقتتال مع الجهات المتطرفة ،وبموجب العلاقة التي تربط بين النمو في النفقات العامة مع النمو السكاني فان التنوع الاقتصادي اصبح حاجة ملحة تضمن تنامي الإيرادات لسد النفقات المتنامية في ظل النمو في معدلات السكان والذي يمتاز به العراق كباقي الشعوب النامية ،اذ ان التنوع الاقتصادي سوف يضمن النمو الاقتصادي ومساهمة القطاعات الصناعي والخدمات والزراعي [8] ، كما لا بد ان يكون التنوع المالي مقرون بالتنمية البشرية لما لها من اثر في كبير في تعجيل التنمية الاقتصادية فالتنمية البشرية لا تقل اهمية عن تنمية الموارد كونه احد عناصر الانتاج والمحرك لتوليد العناصر الاخرى[8] .

3. الاستنتاجات

1. تظهر الدراسة ان النمو السكاني للمجتمع العراقي يتأثر بالتغير الحاصل في النفقات العامة ،وهو ما يمكن استغلالة من قبل الحكومة لتدخل في طبيعة النمو السكاني للمجتمع العراقي .
2. تظهر الدراسة انه بعد 2003 ان العلاقة بين نمو الناتج المحلي والنفقات العامة ضعيفة .
3- يتضح وجود علاقة بين النفقات العامة والبطالة من جانب والنفقات العامة والتضخم من جانب اخر وهو ما يعد مؤشر جيد لامكانية تدخل الدولة من خلال النفقات العامة في التاثير على هذين المؤشرين ذوات الاثر الكبير في المجتمع العراقي في الوقت الراهن .

4. التوصيات

1. على الحكومة العراقية ان تستغل علاقة النمو السكاني والنفقات العامة في رسم السياسة السكانية في العراق ،واستغلال النمو السكاني في العراق تنمية بشرية تسهم في تعجيل التنمية الاقتصادية .
2. العلاقة بين النفقات العامة والنمو السكاني تلزم الحكومة العراقية ان تسعى الى خلق تنوع في الايرادات العامة بما يضمن تامين النفقات العامة المتنامية في ظل ارتفاع النمو السكاني في العراق .
3. يوصى الباحث الى ضرورة إعادة هيكلة النفقات العامة والسعي الى تبني سياسات اقتصادية تضع في أولويات اهدافها التعجيل والتوسيع في الطاقات الإنتاجية للقطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة والسياحة بما يسهم في معالجه مشكلات الاقتصاد العراقي وتنويع الايرادات الاقتصادية للموازنة العامة والتي سوف تسهم في ارتفاع النفقات العامة ومعالجة مشكل التضخم والبطالة.

References

[1] Ait Izi, I. (2024). Social Mobility in Post-Independence Morocco (1956-1975). Arab Center for Research and Policy Studies.

[2] Ali Nasser, Abeer & Awad Hadi, Salem (2019). The Role of Fiscal Policy Tools in Reducing the State's Budget Deficit According to the Conditions of the International Monetary Fund: An Applied Study in the Iraqi Ministry of Finance - Budget Department. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 14(48).

[3] Al-Hawari, M. (2017). Contemporary Arab Literature Icons (A True Translation of 50 Literary Figures). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
[4] Al-Sayyid, A. (1964). The Non-Economic Factors Determining Public Expenditure.
[5] Bayyati, Huda Mahdi & Abd al-Jarallah, Ghusoun Kadhim (2024). Economic Diversification in Iraq in Light of Fiscal Policy Measures and Oil Price Fluctuations. Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Vol. 49, No. 146. https://doi.org/10.31272/jae.i146.1332
[6] Connell, R. (2020). Southern Theory: The Global Dynamics of Knowledge and Sociology. Arab Center for Research and Policy Studies.
[7] Group of Authors & Arab Center for Research and Policy Studies (2013). Backgrounds of the Revolution: Syrian Studies. Arab Center for Research and Policy Studies.
[8] Hashish, Adel Ahmed (1992).[1] Fundamentals of Public Finance. Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing.
[9] Khalid Hussein Hamza, Miami Jalal Sahib & Haider Ali al-Dulaimi (2025). Fiscal Policy and its Role in Stimulating Economic Diversification in Iraq. Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Vol. 50, No. 147, March. https://doi.org/10.31272/jae.i147.1381
[10] Mohammedin, Fathi Ali, Kamal, Amal Abd al-Mawjud & Ahmed, Zain al-Abidin Ahmed (2020). Some Theoretical Views Explaining Population: A Sociological Reading. Scientific Journal of the Faculty of Arts - Assiut University, 23(76), 241-260.
[11] Sharaytiya, S. (2018). Future Challenges of Demographic Trends in the Arab World.
[12] Shunaishil, Hussein Subhi & Al-Khafaji, Ahmed Jassim (2025). Evaluation of Human Capital to Enhance Sustainable Development in Iraq After 2003. Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Vol. 50, No. 147, March. https://doi.org/10.31272/jae.i147.1375
[13] Turki Mujham al-Fawaz, Zakariya Muhammad Ahmad Shatnawi (2024). The Change in GDP and Economic Well-being in Selected Countries of the Islamic World. Journal of Humanities and Natural Sciences, 5(5), 148-168.
[14] Younis, S. (2018). Financial Control as a Mechanism to Rationalize Public Expenditure in the Islamic Economy. Journal of Sharia and Economics, 7(1), 136-165.

المصادر

[1] أيت إزي، إ. (2024). الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال (1956-1975). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
[2] علي، ع. ن.، و سالم، ع. ه. (2019). دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي: بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية-دائرة الموازنة. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 14(48)، 34-60.
[3] الهواري، م. (2017). أعلام الأدب العربي المعاصر (ترجمة حقيقية لـ 50 شخصية أدبية). دار الكتب العلمية.
[4] السيد، ع. (1964). الاعتبارات غير الاقتصادية المحددة للإنفاق العام.
[5] بياتي، هـ. م.، وعبد الجار الله، غ. ك. (2024). التنويع الاقتصادي في العراق في ظل إجراءات السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط. مجلة الإدارة والاقتصاد، 49(146)، 166-173. https://doi.org/10.31272/jae.i146.1332
[6] كونيل، ر. (2020). النظرية الجنوبية: علم الاجتماع والديناميات العالمية للمعرفة (ف. منصور، مترجم). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
[7] مجموعة مؤلفين. (2013). خلفيات الثورة: دراسات سورية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
[8] حشيش، ع. أ. (1992). أساسيات المالية العامة. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
[9] خالد، ح. ح.، و ميامي، ج. ص.، و حيدر، ع. ا. (2025). السياسة المالية ودورها في تحفيز التنويع الاقتصادي في العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد، 50(147)، 72-91. https://doi.org/10.31272/jae.i147.1381
[10] فتحي، ع. م.، وكمال، ع. م.، و زين العابدين، أ. (2020). بعض الآراء النظرية المفسرة للسكان: قراءة سوسيولوجيا. المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة أسيوط، 23(76)، 241-260.
[11] شرايطية، س. (2018). التحديات المستقبلية للاتجاهات الديموغرافية في الوطن العربي.
[12] شنيشل، ح. ص.، و الخفاجي، أ. ج. (2025). تقييم رأس المال البشري المعزز لاستدامة التنمية في العراق بعد عام 2003. مجلة الإدارة والاقتصاد، 50(147)، 231-254. https://doi.org/10.31272/jae.i147.1375
[13] تركي مجحم الفواز، ز. م.، و شطناوي، أ. (2024). التغير في الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختارة من العالم الإسلامي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(5)، 148-168.
[14] يونس، ش. (2018). الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي. مجلة الشريعة والاقتصاد، 7(1)، 136-165.

https://doi.org/10.31272/jae.i148.1408
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Analysing the Relationship between Public Expenditure Growth and Population Growth in Iraq post-2003

Butheina Haseeb Salman Al_Shareefi
Dept. of Economics, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq
Email: buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0009-0005-3635-9923

Article Information

Article History:
Received: 14 / 05 / 2025
Accepted: 25 / 05 / 2025
Available Online: 01 / 06 / 2025
Page no: 109 – 115

Keywords:
Provide up to five keywords which encapsulate the principal topics of the paper.

Correspondence:
Researcher name:
Butheina Haseeb Salman Al-Shareefi

Email:
buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Population growth is an important economic indicator that contributes to determining the monetary policies of decision-makers. The population growth rate changes impact the state's financial aspects, particularly financial expenditures. However, increases in public spending may be the driving force behind population growth. The study sought to determine the degree of this impact. The study revealed a relationship between public expenditure growth and population growth. This requires the government to continue diversifying the Iraqi economy to ensure the expansion of public revenues to cover the growing public expenditures resulting from population growth. This requires improving health, education, and social services, i.e., improving the quality of life, ensuring a balanced population growth rate, under government policy and priorities in light of global changes. This also emphasizes the exploitation and development of population wealth, making it a catalyst for economic growth.

The work of this research is licensed under CC BY